صاحب السمو أشاد في مقابلة مع وكالة "شينخوا" بعمق العلاقات بين البلدين وأكد الاستمرار في إنجاز الخطوات العملية لمواصلة التعاون الثنائي

الأمير: "رؤية كويت جديدة 2035" تستهدف أن تكون الكويت في قائمة الـ 35 دولة الأفضل في جميع المؤشرات العالمية والدولية

صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد

الزيارة تؤكد العزم على تعزيز العلاقات وتوطيد الشراكة الإستراتيجية بين البلدين في جميع المجالات

الثقل السياسي للصين من شأنه أن يسهم في المساعدة على مواجهة التحديات الكبيرة في الإطار الخليجي والعربي

التنسيق العالي بين البلدين تضاعف بعد حصول الكويت على مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي

تطوير الشراكة بين البلدين يرفع مستوى الرفاهية للشعبين

أكد صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد أهمية زيارته الرسمية لجمهورية الصين الشعبية، لاسيما في مجال توطيد الشراكة الإستراتيجية بين البلدين.

واعتبر سموه في مقابلة خاصة مع وكالة الأنباء الصينية (شينخوا) بمناسبة الزيارة أن تطوير الشراكة والتعاون بين البلدين على أساس المنفعة المتبادلة والتعاون الاقتصادي المشترك يسهم في رفع مستوى الرفاهية للشعبين وتعزيز سبل التقدم والتنمية المشتركة.

وأشاد سموه بعمق علاقات التعاون بين الكويت والصين والتي بلغت مرحلة الشراكة الاستراتيجية، مشيرا إلى أن الكويت هي أول دولة خليجية عربية ارتبطت بعلاقات دبلوماسية مع الصين وان زيارة سموه الحالية تؤكد العزم على تعزيز هذه العلاقات وتوطيد الشراكة الاستراتيجية في جميع المجالات.

وتوقع سموه أن تؤدي الصين دورا داعما في خلق منصة اقتصادية مشتركة تحقق التبادل التجاري والمصلحة المشتركة على أساس المنفعة المتبادلة بين جميع الدول في منطقة شمال الخليج.

وأكد سموه أهمية ثقل الصين السياسي وشبكة علاقاتها الواسعة التي من شأنها أن تسهم في المساعدة على مواجهة التحديات الكبيرة في الإطار الخليجي والعربي منوها بمستوى التنسيق العالي بين البلدين والذي تضاعف بعد حصول الكويت على مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي، وفيما يلي النص الكامل لمقابلة سمو الأمير مع وكالة الأنباء الصينية:

توطدت أواصر العلاقات الثنائية بين الكويت والصين بصورة سريعة ومثمرة في شتى المجالات منذ أن أقامت الكويت علاقات دبلوماسية مع الصين في عام 1971 والتي أصبحت معها الكويت أول دولة خليجية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين. كما تعد هذه سابع زيارة تقوم بها سموكم للصين. فما من وجهة نظركم أهم الإنجازات التي تحققت في الصين خلال العقود الأخيرة؟ وما الأهمية التاريخية للزيارة بالنسبة للبلدين والنتائج التي تتوقعون أن تثمر عنها؟

● **ترتبط الكويت بعلاقات صداقة تاريخية وطيدة مع جمهورية الصين الشعبية ازدادت رسوخا مع مرور الزمن في كل المجالات السياسية والاقتصادية، ونحن نعتز في الكويت كوننا أول دولة خليجية ارتبطت بعلاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين وتأتي زيارتنا إلى الصين الآن لتؤكد عزمنا على تعزيز هذه العلاقة وتوطيد الشراكة الإستراتيجية التي تأسست بين البلدين في كل المجالات، ولأننا ندرك أهمية الصين على المستوى الدولي فهي العضو الدائم في مجلس الأمن إضافة إلى أهميتها وحجمها الاقتصادي العالمي وما تشكله من ثقل في هذا السياق ونظرا لكون هذه الزيارة تأتي في مرحلة دقيقة وحساسة إقليميا وعالميا سياسيا وأمنيا فإننا نتطلع إلى التشاور مع الأصدقاء في الصين لبحث الأوضاع والتطورات على المستوى الإقليمي والدولي.**

هل من الممكن أن تحدثنا سموكم عن المدى الذي وصل إليه التعاون الكويتي ـ الصيني حاليا في مجالات السياسة والتجارة والمال وغيرها وكذلك آفاقه المستقبلية؟

● **لقد بلغ التعاون بين بلدينا مرحلة الشراكة الإستراتيجية ونحن نسعى معا إلى تعزيز هذه الشراكة وتوطيدها، حيث تعمل الجهات المعنية في البلدين وتنسق في هذا المجال، وقد تحققت أرقام قياسية لحجم التبادل التجاري بيننا، كما أن الصين تحتل مراكز متقدمة في حجم الصادرات الكويتية من النفط الخام ومشتقاته كما أننا نعتز كوننا أول دولة توقع مذكرة تفاهم للتعاون مع الصين في مبادرة الحزام والطريق بعد إعلانها عام 2013 وربطها برؤيتنا الإستراتيجية في جعل الكويت مركزا اقتصاديا وماليا عالميا، كما أن التنسيق على المستوى السياسي قائم ثنائيا وفي إطار المنظمات الإقليمية والدولية.**

اقتصاد متنوع

في عام 2010 طرحت «رؤية الكويت 2035» بغية التخلي تدريجيا عن اقتصاد النفط وتحقيق اقتصاد متنوع ومستدام وفقا لهذه الرؤية، ثم في عام 2014 أصبحت الكويت من أوائل دول العالم التي وقعت على الاتفاقيات المعنية بمبادرة «الحزام والطريق» مع الصين ثم قررت تحقيق التكامل بين «رؤية الكويت 2035» وهذه المبادرة الصينية ولاسيما في مشروعي مدينة الحرير والجزر الشمالية من أجل دفع تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة، فما اتجاه التعاون الثنائي في هذا الإطار؟ وما الدور الذي تنتظرون أن يلعبه الجانب الصيني في هذا الصدد؟

● **تعزز الرؤية الإستراتيجية للكويت الواردة في الخطة الإنمائية الخمسية (2015 2020) الصادرة بقانون التحول التدريجي إلى اقتصاد متنوع ومبني على المعرفة يجعل من الكويت بيئة مشجعة للاستثمار ومركزا تجاريا وماليا في الممرات الاقتصادية العالمية. ولتحقيق الرؤية الوطنية كويت جديدة 2035 وركيزة مستهدفة في الرؤية وهي المكانة الدولية المتميزة لتكون الكويت بحلول 2035 في قائمة الـ 35 دولة الأفضل في جميع المؤشرات العالمية والدولية. وقد بلغت استثمارات خطة التنمية حتى الآن أكثر من 28 مليار دينار كويتي تقع أغلبها في تطوير قطاع النفط والغاز والتوسع في مجال البتروكيماويات والبنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية كما خصصت الدولة مليارى دينار كويتي لصندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في زيادة الأعمال وتعزيز الشراكات المعرفية ونقل المعرفة من تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي نجح. وتتجه الكويت إلى إنتاج ما نسبته 15٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة (طاقة شمسية وطاقة الرياح). وتؤكد الكويت التزاماتها الدولية كاتفاقية التغير المناخي كونها من ضمن مجموعة الـ 77 والصين والتزامها بأهداف التنمية المستدامة (أجندة 2030 الأممية).**

وترى الكويت أنه من خلال تطوير الشراكة والتعاون الثنائي مع جمهورية الصين الشعبية على أساس المنفعة المتبادلة والتعاون الاقتصادي المشترك من أجل تحقيق المكاسب المشتركة لمشروع طريق الحرير فيما يحقق رفع مستوى الرفاه للشعبين الصيني والكويتي وتعزيز سبل التقدم والتنمية المشتركة. وفي إطار التحول إلى اقتصاد متنوع مستدام ارتكز استثمار الكويت لموقعها الاستراتيجي في منطقة شمال الخليج العربي أولوية يكفل تحولها لأحد المراكز المالية والتجارية العالمية من ضمن الممر الاقتصادي في مبادرة الحزام والطريق.

ونتوقع أن يلعب الجانب الصيني دورا داعما لخلق منصة اقتصادية مشتركة تحقق التبادل التجاري والمصلحة المشتركة على أساس المنفعة المتبادلة بين جميع الدول في منطقة شمال الخليج ومتفهما خصوصية موقع الكويت الجغرافي فيها وجميع الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية. كما نتوقع أن يكون الجانب الصيني شريكا استراتيجيا ومستثمرا أساسيا في تطوير البنية التحتية لمدينة الحرير وإنشاء مناطق صناعية وتكنولوجية متقدمة في منطقة شمال الكويت. كما نتوقع من الجانب الصيني التعاون مع شركاء اقتصاديين آخرين المساهمة في تطوير هذه المنطقة الحيوية الإستراتيجية، حيث تتجاوز مساحتها أكثر من 10٪ من المساحة الإجمالية للكويت. كما نتوقع من الجانب الصيني منح الكويت أولوية وخصوصية استثمارية وتشجيع الشراكات التجارية والمؤسسات التمويلية الصينية في هذا السياق وأن يكون التعاون الصيني ـ الكويتي الاقتصادي ذا طابع خاص وامتيازات خاصة.

التحديات الإقليمية

دائما ما تتمسك الصين بمواقف سياسية متشابهة مع الكويت التي تعد أحد أعضاء الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي فضلا عن كونها دولة مهمة في الحفاظ على السلام والاستقرار إقليميا وعالميا ومثالا على ذلك دفع عملية السلام في الشرق الأوسط والوساطة داخل دول مجلس التعاون الخليجي، فما الدور الذي تتوقعون أن يضطلع به الجانبان الكويتي والصيني معا في الأوضاع العالمية والإقليمية؟

● **هناك حاليا بين الكويت وجمهورية الصين الشعبية تنسيق عال، ولا شك أن حصول بلادي الكويت على مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي قد ضاعف من هذا التنسيق، لاسيما أن المنطقة والعالم يمران بظروف سياسية واقتصادية وأمنية دقيقة وخطيرة، الأمر الذي يضاعف من الحاجة إلى التشاور والتنسيق كما أن ثقل الصين السياسي وشبكة علاقاتها الواسعة ستساهم دون شك في مساعدتنا على مواجهة التحديات الكبيرة في الإطار الخليجي والعربي، لاسيما أننا ندرك جميعا أن جمهورية الصين الشعبية الصديقة تفي بمسؤولياتها التاريخية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتمارس دورا فاعلا ومتميزا في هذا الإطار ونحن من جانبنا نقدر عاليا الدعم الذي يقدمه الأصدقاء في الصين لقضايانا وتفهمهم لهذه القضايا.**

يوجد حاليا في الكويت أكثر من 40 شركة ومؤسسة صينية تشرف على ما يقرب من 80 مشروعا في مجالات النفط والبنية التحتية والاتصالات والمال وغيرها، فكيف تقيمون المساهمات التي قامت بها الشركات والمؤسسات الصينية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت خلال السنوات الأخيرة؟

● **أود التأكيد هنا أننا نعتز بالدور المهم والفاعل الذي تقوم به الشركات الصينية فيما تشهده بلادي الكويت من نهضة تنموية ومشاريع ضخمة في كل المجالات، ونحن نتطلع إلى زيادة هذا الدور عبر مشاركة الشركات الصينية فيما تبقى من مشاريع تنموية كبيرة في الكويت ضمن الخطة التنموية التي وضعتها الكويت للأعوام المقبلة، وذلك نظرا لما تحظى به هذه الشركات من مهنية عالية والتزام كبير، ونشعر بالارتياح والتنسيق والتعاون الذي تحقق لنا في إطار تعاوننا الثنائي لإنجاز هذه المشاريع. ونؤكد استمرارنا في إنجاز الخطوات العملية من جانبنا لمواصلة ذلك التعاون.**

نتوقع أن تؤدي الصين دوراً داعماً في خلق منصة اقتصادية مشتركة تحقق التبادل التجاري والمصلحة المشتركة على أساس المنفعة المتبادلة بين جميع الدول في منطقة شمال الخليج

نعتز بأن الكويت أول دولة توقع مذكرة تفاهم للتعاون مع الصين في مبادرة الحزام والطريق بعد إعلانها عام 2013 وربطها برؤيتنا الإستراتيجية في جعل الكويت مركزاً اقتصادياً ومالياً عالمياً

استثمارات خطة التنمية حتى الآن أكثر من 28 مليار دينار أغلبها في تطوير قطاع النفط والغاز والتوسع في مجال البتروكيماويات والبنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية

خصصنا ملياري دينار لصندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في زيادة الأعمال ونقل المعرفة وتشجيع الاستثمار الأجنبي

نتوقع أن يكون الجانب الصيني شريكاً إستراتيجياً ومستثمراً أساسياً في تطوير البنية التحتية لمدينة الحرير وإنشاء مناطق صناعية وتكنولوجية متقدمة

الموقع الإستراتيجي للكويت يكفل تحولها لأحد المراكز المالية والتجارية العالمية ضمن الممر الاقتصادي في مبادرة الحزام والطريق

دور مهم وفاعل تقوم به الشركات الصينية فيما تشهده الكويت من نهضة تنموية ومشاريع ضخمة في كل المجالات

بمناسبة انعقاد الدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني ـ العربي

مستشار الدولة وزير الخارجية الصيني وانغ يي

التطلع للتشارك الصيني ـ العربي في تخطيط التعاون في إطار "الحزام والطريق" في العصر الجديد

ستعقد الدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني ـ العربي في بكين يوم 10 يوليو، حيث سيحضر الرئيس شي جينبينغ الجلسة الافتتاحية ويلقي خطابا مهما، وسيحضرها أيضا صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، وممثلو 21 دولة عربية والأمين العام لجامعة الدول العربية. ويعد هذا الاجتماع حدثا مهما آخر في مسيرة العلاقات الصينية ـ العربية بعد حضور الرئيس شي جينبينغ للاجتماع الوزاري السادس للمنتدى عام 2014 وزيارته للسعودية ومصر ومقر جامعة الدول العربية عام 2016. وسيقوم الجانبان بالبحث المعمق حول سبل بناء «الحزام والطريق» وتعزيز التعاون الجماعي، بما يرسم معا الخطة العريضة للعلاقات الصينية ـ العربية في العصر الجديد.

ويرجع التواصل بين الصين والدول العربية إلى زمن بعيد، ويعد نموذجا يحتذى به. على مدى 2000 سنة، تواصلت الأمتان الصينية والعربية بشكل مستمر برا وبحرا، واستفادت الحضارتان الصينية والعربية من بعضهما البعض، حتى أصبحتا نموذجين مشرقين. منذ منتصف القرن الماضي، تضامن الجانبان الصيني والعربي بإخلاص في نضالهما من أجل التحرر الوطني، وتبادلا الدعم في مسيرتهما لبناء الوطن، مما سجل آيات جديدة للصداقة والتعاون.

في عام 2004، تأسس منتدى التعاون الصيني العربي، الذي يجعل العلاقات الصينية العربية تتقدم بـ «المحركين» الثنائي والجماعي، ويدفع التطور المتسارع للتعاون بين الجانبين في كافة المجالات. وقد أشار الرئيس شي جينبينغ بنظرة شاملة إلى أن الصين والدول العربية شريكا التعاون الطبيعيين في بناء «الحزام والطريق»، فيجب على الجانبين تكريس روح طريق الحرير المتمثلة في السلام والتعاون والانفتاح والشمول والاستفادة المتبادلة والكسب المشترك، بما يزيد القواسم المشتركة للأمتين في طريقهما إلى النهضة. بفضل التوجيه والإرشاد والدعم من قادة الجانبين، صار للعلاقات الصينية ـ العربية مشهدا جديدا.

وخلال السنوات الأربع الماضية، حقق الجانبان الصيني والعربي نتائج مثمرة في التواصل والتعاون المتمحورين حول «الحزام والطريق»، وسجلا نقاطا ساطعة كثيرة، كما تكشف التواصل رفيع المستوى بين الجانبين، وفي مقدمته الزيارة الناجحة للرئيس شي جينبينغ إلى الشرق الأوسط، وزيارات قادة مصر والسعودية والمغرب وفلسطين للصين، الأمر الذي عزز الثقة السياسية المتبادلة وأبقى العلاقات بين الجانبين في المستوى العالي. وقامت الصين بإقامة أو رفع العلاقات الاستراتيجية مع 11 دولة عربية. دعمت الصين جهود الدول العربية في استكشاف الطرق التنموية بإرادتها المستقلة وجهود فلسطين لاستعادة حقوقها الوطنية المشروعة. في المقابل، قدمت الدول العربية دعما ثمينا للصين في القضايا المتعلقة بمصالحها الحيوية والهامة.

كما توسعت دائرة التعاون العملي الصيني العربي في المجالات الاقتصادية والتجارية والشعبية، حتى غطت مجالات واسعة، من إطلاق الأقمار الاصطناعية إلى الفضاء إلى زراعة القطن في الأرض. كما ازدادت آليات المنتدى تنوعا، إذ يسير أكثر من 10 آليات بشكل فعال، بما فيها الاجتماع الوزاري واجتماع كبار المسؤولين ومؤتمر رجال الأعمال ومؤتمر التعاون في مجال الطاقة، الأمر الذي ساهم في تعزيز التشارك الصيني ـ العربي في بناء «الحزام والطريق» من أبعاد وزوايا مختلفة.

وخلال السنوات الأربع الماضية أيضا، وبفضل الجهود المتضافرة والخطوات الرائدة والحثيثة من الجانبين، ترسخت معادلة التعاون «3+2+1» المتمثلة في اتخاذ مجال الطاقة كمحور رئيسي والبنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار كجناحين و3 مجالات ذات تكنولوجيا متقدمة وحديثة تشمل الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقة الجديدة كنقاط اختراق، كما تقدمت على نحو شامل خطط العمل الأربع القائمة على تعزيز الاستقرار والإبداع في التعاون والمواءمة في مجال الطاقة الإنتاجية وتوثيق عرى الصداقة.

وقد بذل الجانبان الصيني والعربي جهودا متواصلة لتعزيز المواءمة بين الاستراتيجيات التنموية، مما دفع التعاون في كافة المجالات لتحقيق تقدم جديد. قد وقعت الصين مذكرة تفاهم بشأن التشارك في بناء «الحزام والطريق» مع 9 دول عربية ووثيقة التعاون بشأن الطاقة الإنتاجية مع 5 دول عربية. كما قام صندوق طريق الحرير والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية باستثمار في الدول العربية. في عام 2017، بلغ حجم التبادل التجاري الصيني العربي ما يقارب 200 مليار دولار، بزيادة 11,9٪ على أساس سنوي، وبلغ حجم الاستثمار الصيني المباشر في الدول العربية 1,26 مليار دولار، بزيادة 9,3٪ على أساس سنوي.

ـ وخلال السنوات الأربع الماضية، طور الجانبان الصيني والعربي التعاون في المجالات التقليدية مثل الطاقة والبنية التحتية والتجارة، وتم الارتقاء به إلى مستوى جديد. على سبيل المثال، استخدمت محطة حصيان لتوليد الكهرباء بالفحم النظيف بدبي تقنية الحرق الفائقة فوق الحرجة، باعتبارها تقنية متقدمة عالميا، وساعدت محطة العطارات في تحقيق حلم الأردن بتوليد الكهرباء بالصخر الزيتي، دشن هذان المشروعان الكبيران فصلا جديدا للتعاون الصيني ـ العربي في مجال الكهرباء، بالإضافة إلى ذلك، تتقدم المشاريع الكبرى للبنية التحتية بخطوات حثيثة، مثل المرحلة الثانية لميناء خليفة بالإمارات والسكك الحديدة بمدينة العاشر من رمضان في مصر، الأمر الذي ساعد الدول العربية في تحقيق تخطيطاتها الجديدة للترابط والتنمية. كما تطورت منطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري بمصر حتى أصبحت تجمعا صناعيا متكاملا.

يتطور ويتعمق التعاون بين الجانبين عن طريق الابتكار. في هذا السياق، تم افتتاح المركز الصيني ـ العربي لنقل التكنولوجيا وتمت إقامة بنجاح المنتدى الصيني ـ العربي لنظام يبدو للملاحة بالأقمار الاصطناعية. ونجحت الصين في إطلاق أول قمر اصطناعي جزائري للاتصالات، الأمر الذي يعتبر نموذجا ناجحا للتعاون الصيني ـ العربي في مجال الأقمار الاصطناعية للاتصالات. كما لاقى مركز الدراسات الصيني ـ العربي للإصلاح والتنمية والمنتدى الصيني ـ العربي للإصلاح والتنمية، باعتبارهما المنبر لتبادل الخبرات حول الحكم والإدارة والإصلاح والتنمية، ترحيبا من شخصيات الجانب العربي.

ـ وخلال السنوات الأربع الماضية، أصبح التعاون المتبادل المنفعة بين الجانبين الصيني ـ العربي أكثر عملية في مجالات التنمية الذاتية والتنمية الاجتماعية ومعيشة الشعب وتبادل الأفراد، مما عاد بالفوائد الملموسة والرفاهية على شعوب الجانبين. في هذا السياق، قد تم تنفيذ جميع ما أعلن عنه الرئيس شي جينبينغ من المساعدات لفلسطين والمساعدات الإنسانية لسورية ولبنان والأردن وليبيا واليمن. وقامت الصين بتدريب أكثر من 6000 كفاءة عربية في تخصصات مختلفة.

وتزامنا مع جهد الصين لنقل الطاقة الإنتاجية المتميزة إلى الخارج والذي لبى حاجات الشرق الأوسط إلى تنويع الاقتصاد وساعد الدول العربية على تعزيز قدرتها على تحقيق التنمية الذاتية، لم تتجاهل الصين مسألة معيشة الشعب باعتبارها «السؤال الإجباري». في هذا السياق، أسست شركة صينية أول قاعدة لإنتاج الألياف الزجاجية خارج البلاد في منطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري، التي خلقت أكثر من 2000 فرصة عمل للأهالي المحليين، وجعلت مصر أكبر منتج للألياف الزجاجية في أفريقيا وثالث أكبر منتج في العالم.

في المقابل، قدمت الدول العربية التسهيلات لزيارة المواطنين الصينيين لها. حتى اليوم، اتخذت 9 دول عربية سياسة الإعفاء من التأشيرة أو الحصول على التأشيرة عند المطار للمواطنين الصينيين، وهناك 150 رحلة جوية للركاب و45 رحلة جوية للبضائع تتنقل بين الصين والدول العربية أسبوعيا. وازداد عدد السياح الصينيين إلى الدول العربية سنة بعد سنة وبنسبة كبيرة. وقد دخلت المنتجات المميزة والجيدة، مثل القطن المصري الطويل التيلة وزيت الزيتون التونسي والشوكولاتة اللبنانية والتمر الخليجي، الكثير من المنازل الصينية عبر مواقع التجارة الإلكترونية.

يعيش عالم اليوم المرحلة الحاسمة للتطورات والتغيرات والتعديلات الكبيرة. وتسير الصين بخطى واثقة في مسيرتها الجديدة لتحقيق «هدفي مائة السنة»، سيزداد الإصلاح عمقا واتساعا، ويزداد البلد انفتاحا على الخارج. في الوقت نفسه، اتخذ الكثير من الدول العربية إجراءات مهمة لإصلاح وإنهاض البلاد نحو مستقبل أفضل. عليه، أصبح مفهوم التنمية للجانبين الصيني والعربي أكثر تطابقا، والمزايا التكاملية بينهما أكثر وضوحا، الأمر الذي أوصل العلاقات الصينية العربية إلى منطلق تاريخي جديد، يستلزم الجانبين العمل يدا بيد على إقامة نوع جديد من العلاقات الدولية، وإقامة مجتمع مصير مشترك للبشرية، بما يهيئ البيئة الخارجية السلمية والنظام الدولي العادل للنهضة الوطنية والقومية لكلا الجانبين.

في الدورة الثامنة المرتقبة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي، سيقوم الجانبان الصيني والعربي، بإرشاد قادة الجانبين، باتخاذ «الحزام والطريق» كالخط الرئيسي والتوجيهي، والبحث في الخطط والخطوات للتعاون في المستقبل والعمل معا على إقامة «النسخة المطورة» للعلاقات الصينية العربية.

ستكون الصين والدول العربية الشركاء للحفاظ على السلام وتعزيز الاستقرار. يجب على الجانبين تعزيز التنسيق، ومواصلة الدعم المتبادل في القضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية والهموم الكبرى للجانب الآخر، والدفاع بحزم عن المصالح المشتركة للدول النامية الغفيرة، والدفع بحل القضايا الساخنة عن الطرق السياسية، والالتزام بمفهوم الأمن المشترك والمتكامل والتعاوني والمستدام، بما يعيد السلم والأمن إلى الشرق الأوسط في يوم مبكر، ويمكن الجانبين من المساهمات المطلوبة من أجل الاستقرار والازدهار في العالم.

ستكون الصين والدول العربية الشركاء للإصلاح والتنمية والازدهار المشترك. يجب على الجانبين دعم الجانب الآخر لاستكشاف الطرق التنموية التي تتناسب مع الظروف الوطنية، وحسن توظيف ميزة الجانبين المتمثلة في تكامل المزايا وتطابق الحاجات، وتسريع المواءمة بين الاستراتيجيات التنموية، وتعزيز تبادل الخبرات حول الحكم والإدارة، وتحقيق التقدم والتنمية المشتركة. ويجب الاهتمام بالشعب كالأولوية، وجعل نتائج التنمية تفيد شعوب الجانبين بشكل أكبر.

ستكون الصين والدول العربية الشركاء للتعاون العملي والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك. يجب على الجانبين الالتزام بالتشاور والتقاسم والتشارك، وتوسيع التعاون في مجالات البنية التحتية والأقمار الاصطناعية والفضاء والطاقة وغيرها، وحسن تنفيذ المشاريع الحيوية مثل الموانئ والمناطق الصناعية وغيرها. نرحب بمزيد من الدول العربية للتشاور مع الصين لتوقيع مذكرة تفاهم بشأن التشارك في بناء «الحزام والطريق»، بما يرفع مستوى التعاون العملي وجودته.

وستكون الصين والدول العربية الشركاء للتواصل والتنافع بين الحضارات. وسيعمل الجانبان على توسيع التواصل الشعبي، وتعميق التعاون في مجالات العلوم والتربية والتعليم والثقافة والصحة والإعلام وغيرها، وإنشاء جسور أكثر لتعزيز التعارف والتواصل بين الأمتين العظيمتين، بما يعمق المعرفة المتبادلة وعرى الصداقة بين شعوب الجانبين، ويدفع الحضارة البشرية لتحقيق تقدم أكبر.

إن الخطة الجديدة تحمل أملا جديدا، والمنطلق الجديد يؤدي إلى إنجازات جديدة. نحن على يقين بأن سفينة التعاون والصداقة الصينية العربية سترفع شراعها وتبحر نحو مستقبل أجمل.